

الفكر السياسي العروبي

قبل الحرب الأولى

د. رؤوف عباس

لما كان الفكر السياسي القومي يمثل الإطار النظري الذي يتضمن برنامجاً أو برامج سياسية تعبر عن واقع المجتمع العربي في تلك الحقبة - اقتصادياً واجتماعياً - أود بادیء ذي بدء أن أشير إلى بعض الملاحظات الهامة التي تتعلق بالمشرق العربي - مهد الفكر العروبي في الحقبة موضوع الدراسة - حتى نضع أيدينا على الظروف الموضوعية التي نبت فيها ذلك الفكر، وقامت عليها الجمعيات السياسية العربية التي عبرت عنه، وكانت بمثابة الأدوات السياسية التي سعت فصائل العمل السياسي القومي عن طريقها إلى تحقيق طموحاتها المشروعة.

فقد شهدت المجتمعات العربية في المشرق تفسخاً في بنية النظام الاقطاعي المتخلف الذي عاشت في ظله، وبرزواً لعلاقات انتاج رأسمالية، وضمت أقدامها على بداية طريق التحول الرأسمالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ساهم في ذلك التغير نظام محمد علي في بلاد الشام، بقدر ما ساهمت فيه حركة التنظيمات العثمانية، والعلاقات الاقتصادية الجديدة الناجمة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على تلك البلاد، مما خلق نواة لـ «بورجوازية» عربية وليدة، ضمت ذلك الفريق من الأعيان الذين استفادوا من الظروف الاقتصادية الجديدة ونالوا قدراً من فئات أرباح الاستثمارات الأجنبية من خلال العمل بالتجارة والوكالة التجارية، وأبناءهم الذين عرفوا طريقهم - في ظل التنظيمات - إلى المدارس العثمانية الجديدة، وخاصة المدارس العسكرية، وتفتحت عيونهم على مصادر فكرية جديدة لم يكن يتيحها لأبائهم التعليم الديني التقليدي، كما ضمت المسيحيين العرب الذين نهلوا من الثقافة الغربية التي أتاحها مدارس الارسلالات التبشيرية بمختلف درجاتها وعلى مختلف مذاهبها.

وعلى يد تلك الطليعة البورجوازية العربية تبلور الفكر السياسي القومي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلى يدها - أيضاً - نبتت بذرة العمل السياسي العربي قبل الحرب العالمية الأولى التي ما لبثت أن أينعت وأثمرت الثورة العربية خلال الحرب .

وكما تباينت الأصول التي استمدت منها فصائل تلك الطليعة البورجوازية مقوماتها الاجتماعية، تباينت - كذلك - اجتهاداتها القومية، وتصوراتها للوطن العربي والكيان العربي المنشود .

ولا يعني ذلك أن العرب قد أصبحوا ذات يوم من أيام أواخر القرن التاسع عشر فوجدوا أنفسهم يشعرون بالانتماء إلى قومية واحدة، وإنما ساعد التغير في الواقع الاقتصادي الاجتماعي للمجتمعات العربية الشرقية على إبراز التناقض بين العرب والترك حكام البلاد العربية عندئذ، كما لا يعني ذلك أن العرب لم يشعروا من قبل بالانتماء إلى « أمة » واحدة، فثمة إحساس « عرقي » واضح عند عرب الجاهلية يعكسه تراثهم الأدبي، والأساطير التي تُروى عن أصول القبائل وأنسابها وصلات الرحم بينها، كما كان للعرب « نصيب خاص من تاريخ الإسلام، لا بل من جوهر تكوينه ؛ فالقرآن كان عربياً، والنبي كان عربياً، ودعوته الأولى كانت موجهة إلى العرب، وكان العرب (مادة الإسلام) أي الآلة البشرية التي بواسطتها انتشر الدين وسلطانه... »، ورغم تواتر النصوص حول اندثار الفوارق العرقية بين العرب وغير العرب من المسلمين، إلا أن « الشعور بالفارق العرقي ظل مستمراً بالواقع، وراح يتجلى، لا في المجادلات الأدبية حول الشعبية فحسب، بل أيضاً في الصراع من أجل السلطة الكامن وراءها . وعندما انتقلت السلطة - آخر الأمر - إلى الأتراك... وغدت اللغة التركية لغة الحكم، احتفظت اللغة العربية بمركزها الممتاز، لغةً للثقافة الدينية والشرع... فكانت بذلك الوسيلة التي بواسطتها استمر العرب يقومون بدورهم في شؤون المجتمع العامة »^(١) .

ولم يترتب على الحكم العثماني إضعاف الروابط المتينة بين البلاد العربية، فقد كان العثمانيون يفتقرون إلى الرصيد الحضاري الذي يمكنهم تقديمه كبديل للممارسات السائدة في البلاد العربية، ومن ثم ركنوا إلى ترك المجتمعات العربية تعيش حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل يذكر، وحظي غير المسلمين من أبناء العرب بقدر أوفر من الاستقلال الذاتي في إطار نظام « الملة » بعيداً عن التدخل المباشر للسلطة العثمانية في شؤون حياتهم^(٢) . وساعد انضواء جميع البلاد العربية تحت لواء الدولة العثمانية على توثيق الصلات بين أبناء تلك البلاد من خلال الحج وتنقل العلماء وطلاب العلم بين المراكز الثقافية التي ظلت تشع أنوارها وسط دياجير التخلف، والتبادل التجاري في الولايات العربية بين بعضها البعض . وكان التجاوب مع ما يحل بكل قطر من النوازل تجاوباً ملموساً، نجده في الجزيرة العربية وبلاد المغرب - مثلاً - عندما تعرضت مصر للحملة الفرنسية مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وإن كان الشعور العام الذي ساد تلك البلاد وربط بينها

شعوراً إسلامياً محضاً، إلا أننا نلمح في مصادر تلك القرون الثلاثة من العصر العثماني تمييزاً واضحاً على أسس عرقية بين « أبناء العرب » و« العجم » أو « الترك » أو « الروم » .

وثمة ملاحظة أخرى حول دور المسيحيين العرب في إثارة الوعي القومي العربي، فقد كان إهمال العثمانيين للغة العربية، بل ومطاردتها في العصر العثماني الثاني، حافزاً لتمسك المسيحيين العرب باللغة العربية وآدابها فاتخذت من مدارس الارساليات التبشيرية ملاذاً لها، حيث استقطبت بلاد الشام تلك الارساليات منذ القرن السابع عشر، وازداد نشاطها في ثلاثينات القرن التاسع عشر بتشجيع من نظام محمد علي، واتسع نشاطها في النصف الثاني من القرن، فأنشئ العديد من المدارس في لبنان وفلسطين وبلغت تلك الحركة ذروتها بإنشاء الكلية السورية البروتستانتية في بيروت (الجامعة الأميركية) وكلية القديس يوسف (الكاثوليكية)، وكان من الطبيعي أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في تلك المدارس والمعاهد حتى تحظى بإقبال الناس عليها، فأتيح للمسيحيين العرب فرصة الاطلاع على آداب اللغة العربية ودراسة تاريخ الثقافة العربية، مما يفسر الدور الكبير الذي لعبه ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وغيرهما في إحياء الدراسات العربية، وصياغة الفكرة التي مثلت حجر الزاوية في فكر القوميين العرب، التي تذهب إلى أن العرب لم يكونوا عطلاً من الحضارة قبل الإسلام، بل كانت لهم حضارة ازدهرت على يد الإسلام، ومن ثم لعب المسيحيون العرب دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي لعبه المسلمون في بناء الحضارة العربية، مما ينفي عن تلك الحضارة طابعها الديني^(٢) .

وفضلاً عن ذلك الدور الذي لعبه المثقفون المسيحيون العرب في التبشير بالقومية العربية، كانوا يمثلون أنشط فصائل الطليعة البورجوازية العربية، إذ تجمعت في أيدي شريحة اجتماعية من طوائفهم أعمال الوكالة التجارية للبيوت الأجنبية، فتمتعوا - اقتصادياً - بوضع لم يتوفر لقطاع كبير من إخوانهم المسلمين العرب، بفضل الامتيازات التي كانت لهم .

وهكذا قام أولئك المثقفون المسيحيون بريادة حركة إحياء اللغة العربية وآدابها، وبعث أجداد التراث العربي الفكري، وإزالة العوائق التي تعترض الفكر السياسي العروبي، مثل محاربة بطرس البستاني بعنف للتعصب الديني الذي استغل أبشع استغلال أيام مذابح لبنان، فأنشأ جريدة « نفيير سورية » ثم أنشأ المدرسة الوطنية التي هاجمت التعصب الديني، وانصب نشاطها على تخريج جيل من الشباب الوطني يعتز بعرويته، ثم أصدر جريدة « الجنان » التي جعل شعارها: « الوطنية من الإيمان » . وفي هذه المرحلة أنشئت الجمعيات العلمية المختلفة ذات التوجه القومي، كجمعية الآداب، والعلوم بيروت عام ١٨٤٧، التي صرفت اهتمامها إلى إحياء التراث العربي، والجمعية العلمية السورية التي ضمت المسلمين والمسيحيين والدروز جنباً إلى جنب^(٣) .

جذور الفكر السياسي العروبي

وعلى يد تلك الطليعة البورجوازية من أبناء أعيان المسلمين والمسيحيين العرب نبتت جذور الفكر السياسي العروبي، وهي جذور تتفق مع رؤية كل فصيلة من فصائل تلك الطليعة لمستقبل الأمة العربية من منطلق تكوينها الثقافي ومصالحها المتناقضة مع الكيان العثماني.

ولعل عبدالرحمن الكواكي (١٨٤٩ - ١٩٠٣) هو واضع بذرة الفكر العروبي المنبثقة من تربة إسلامية، فقد انحدر الكواكي من عائلة حلبية عريقة، وترى تربية عربية وتركية رصينة في حلب - مسقط رأسه - وتقلب في الوظائف الرسمية، كما عمل بالصحافة، وعرضته أفكاره لنقمة السلطات العثمانية، فشد الرحال إلى مصر عام ١٨٩٨ حيث كان وضع مصر الخاص في ظل الاحتلال البريطاني يجعل المحتمين بها من أحرار العرب بمنأى عن أيدي السلطات العثمانية. وفي القاهرة نشر الكواكي أفكاره على صفحات مجلة «المنار» وجريدة «المؤيد»، وطوف بالجزيرة العربية وشرقي أفريقيا، ووضع كتابين هما: «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» ضمنهما أفكاره. واستفاد في كتابه الأول من الأفكار الغربية التي ترجمت إلى العربية أو الفارسية أو التركية - وهي اللغات التي كان يجيدها - أما كتابه الثاني فكان بحثاً مبتكراً، وضع فيه خلاصة فكره العروبي المتمرج بالفكرة الإسلامية^(٥).

فبعدما قدّم الكواكي تحليلاً لأسباب تخلف المجتمعات الإسلامية ساقه على السنة أولئك المندوبين الذين جمعهم خيال الكاتب في مؤتمر عقد بمكة للنظر في تدهور أحوال المسلمين، نعى على العثمانيين تمسكهم بالإدارة المركزية، ودعا إلى حصول كل قومية داخل الدولة العثمانية - ومن بينها العرب - على «استقلال نوعي إداري يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم كما هي الحالة في إمارات ألمانيا وولايات أميركا الشمالية...»، ومراعاة أن ينال العرب نصيباً من المناصب يتفق مع وزنهم داخل الدولة لأنهم يكونون ثلثي رعاياها، ودعا الأتراك إلى «التخلق بأخلاق الرعية» أي إلى الاستعراب والتمسك بالثقافة العربية. ورغم اسناده ما يتعلق بالأمور السياسية للعالم الإسلامي - وخاصة سياسته الخارجية - إلى العثمانيين، نجد أنه يتحدث في نهاية الكتاب عن مزايا ينفرد بها العرب عن غيرهم من الأمم الإسلامية، فهم «أقوى المسلمين عصبية وأشدهم أنفة»، وهم «مؤسسو الجامعة الإسلامية... وأكثر المسلمين حرصاً على حفظ الدين»، كما أنهم «أقدم الأمم أتباعاً لأصول تساوي الحقوق وتقارب المراتب في الهيئة الاجتماعية... وأعرق الأمم في أصول الشورى في الشؤون العمومية». ولذلك يعتبر العرب «هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية بل الكلمة الشرقية»^(٦).

وفي خاتمة «أم القرى» أو (لاحقة الكتاب) - على حد تعبير الكواكي - نجد أنه يقدم تصوراً لدور الأمة العربية في جمع كلمة المسلمين وتوجيه بلاد الشرق، فيرى أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال الفصل بين السلطتين

الدينية والزمنية، فتكون الأولى من نصيب العرب يمارسونها في الجزيرة العربية من خلال خليفة عربي قرشي ينصب في مكة، تقوم إلى جانبه «هيئة شورى عامة إسلامية» تمثل جميع البلاد الإسلامية، يكون انتخاب الخليفة منوطاً بها، ولا يتدخل الخليفة في الشؤون السياسية والإدارية في البلاد الإسلامية التي يتولى السلطة الزمنية فيها سلاطين وأمراء. على أن تختص هيئة الشورى العامة بالمسائل الدينية «مثل فتح باب النظر والاجتهاد تمحيصاً للشريعة وتيسيراً للدين... وفتح باب أخذ العلوم والفنون النافعة ولو عن المجوس...»^(٧).

وهكذا جاء إبراز الكواكبي للعروبة في قالب إسلامي، فأقام نوعاً من تقسيم العمل بين العرب وغيرهم من الشعوب الإسلامية خص فيه العرب بأمور الدين وترك أمور الدنيا في يد غيرهم، فهو لا يقدم تصوراً سياسياً لكيان عربي مستقل، وإنما يحدد إدارة لا مركزية في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية مع مساواة العرب بالترك واحتلالهم لموقع هام كسدنة للشرع. غير أن فكر الكواكبي يمثل مرحلة انتقال من الفكر الإسلامي الخالص إلى الفكر العروبي، ويعبر عن مصالح قطاع من البورجوازية العربية الوليدة التي كانت تنهيب استبدال الكيان السياسي القائم على أساس ديني بالكيان السياسي القومي، على نحو ما فعل قطاع آخر من البورجوازية العربية هو المسيحيون العرب.

فقد اتسم الشعور القومي عند المثقفين المسيحيين بطابع علماني برز في كتابات بطرس البستاني وتلاميذه، وكانت جمعية بيروت السرية التي أسسها بعض الشبان المسيحيين في سنة ١٨٧٥ قناة التعبير السياسي عن ذلك الشعور، فقد دعت الجمعية - في منشوراتها وملصقاتها - أبناء سورية إلى الاتحاد، وطالبت بحكم ذاتي موحد لسورية ولبنان، وبالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، وإطلاق حرية التعبير والفكر. لقد كان أولئك المثقفون يحملون بمجتمع يبرز هويتهم القومية، وتنوعت تصوراتهم لهذا المجتمع، فمنهم من رأى في ذلك المجتمع لبنان ككيان مستقل يشكل مركزاً مسيحياً حراً تحت حماية دولة أوروبية كاثوليكية (مثل بولس نجيم الماروني)، ومنهم من رأوا في ذلك الكيان إقليماً أرحب يشمل أراضي سورية الطبيعية كلها من طوروس إلى سيناء، يضم شعباً متعدد الديانات ولكنه شعب واحد، مثلما فعل بطرس البستاني وخليل الخوري ويوسف الدبس^(٨).

وبلور نجيب العازوري هذا الاتجاه الذي يرى أن ثمة «أمة عربية» مميزة يمكن أن تقيم كياناً علمانياً يعيش فيه المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب ويتمتع بحماية دول أوروبا الليبرالية.

ترعى العازوري تربية فرنسية، وشغل بعض وظائف الإدارة العثمانية في القدس، ثم رحل إلى باريس ومنها إلى القاهرة حيث قضى بقية حياته إلى أن أدركته المنية في عام ١٩١٦، وأسس «عصبة الوطن العربي» في عام ١٩٠٤ التي اقتصر نشاطها على إصدار بعض النشرات، ثم نشر كتاباً باللغة الفرنسية عام ١٩٠٥ بعنوان

« يقظة الأمة العربية »^(٩) وأصدر في باريس عام ١٩٠٧ مجلة « الاستقلال العربي » التي لم تعمر طويلاً، غير أن كتابه « يقظة الأمة العربية » يعبر تعبيراً تاماً عن فكره العروبي .

فهو يذهب إلى أن هناك « أمة عربية » واحدة - بغض النظر عن العقيدة الدينية - وأن حدود الأمة العربية تشمل جميع البلاد الناطقة بالعربية في آسيا، فلا تدخل مصر وشمال أفريقيا في إطار تلك الأمة، وأن على الأمة العربية أن تستقل عن الأتراك، لأن الأتراك يتحملون مسؤولية تأخر العرب، ولأن العرب يتفوقون على الأتراك في كل شيء، ولأن الأتراك لن يمنحوا العرب مركزاً أفضل في إطار الدولة العثمانية مهما خلصت نياتهم، ومن ثم لا منجاة للعرب إلا إذا استقلوا ببلادهم عن الدولة العثمانية، ويمكن تحقيق ذلك بالعمل على جبهتين: الجبهة الداخلية حيث يتيح ضعف جهاز الدولة الإداري ذلك، والجبهة الخارجية حيث يمكن الاعتماد على الدول الأوروبية وخاصة انكلترا وفرنسا، ولكن صراعاً حتمياً لا بد أن يقع بين القومية العربية الصاعدة والحركة اليهودية الرامية إلى إنشاء وطن لليهود بأرض الميعاد، ولا بد من تغلب إحدى الحركتين على الأخرى .

واكتفى نجيب العازوري برسم الخطوط العريضة للدولة العربية المستقلة، فرآها سلطنة ذات نظام سياسي دستوري ليبرالي على رأسها سلطان مسلم، مع احترام استقلال لبنان ونجد واليمن . ولم يحدد العازوري من يرشح لرئاسة الدولة العربية، كما لم يشر إلى مسألة الخلافة الإسلامية، ويفهم من كلامه أنه كان يفكر بأحد أعضاء أسرة محمد علي سلطاناً (ربما كان الخديوي عباس حلمي الثاني)، وبشريف مكة خليفة^(١٠) .

كانت أفكار الكواكبي والعازوري تلتقي عند هدف واحد هو رفض الكيان العثماني والبحث عن صيغة سياسية بديلة تعبر عن الأماني القومية للعرب داخل الدولة (عند الكواكبي) وخارجها (عند العازوري)، ولكن تلك الأفكار لم تبلور في شكل عمل سياسي قومي إلا في وقت متأخر قليلاً عن وقت ظهور تلك الأفكار، ربما كان ذلك يرجع إلى انفصال الصفوة المثقفة عن القواعد الجباهيرية، ومن ثم عجزها عن تنظيم تلك الجباهير في عمل سياسي قومي، وربما رجع ذلك إلى عدم محاولة تلك الصفوة التوصل - فيما بينها - إلى اتفاق حول صيغة محددة وموحدة للعمل القومي، لذلك نجد تلك البذور الفكرية التي أنبتت جذور الفكر السياسي العروبي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع العقد الأول من القرن العشرين تتأخر في نموها نتيجة عاملين:

أولهما: نجاح ثورة تركيا الفتاة - عام ١٩٠٨ - والاعتقاد الزائف بإمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات العربية - التركية، يلعب فيها العرب دور الشريك المتكافئ، وتتحقق فيها المساواة بينهم وبين الترك، ومن ثم كانت أفكار الإخاء العربي - العثماني التي اصطدمت - على نحو ما سرى - بالشوقيئية التركية .

وثانيهما: سيطرة فكرة الاستعانة بالدول الأوروبية - وخاصة انكلترا وفرنسا - على طليعة العمل القومي العربي، وعدم الاعتماد على الإمكانيات الذاتية للأمة العربية وتعبئة الجباهير العربية وراء عمل سياسي قومي، وقد

ألحقت تلك الفكرة أبلغ الضرر بالعمل القومي العربي، وأتاحت للقوى الإمبريالية فرصة ذهبية لتبديد طاقاته تمهيداً لفرض سيطرتها على بلاد المشرق العربي، كما نفّرت قطاعاً هاماً من الجماهير العربية من الفكرة العربية، تلك الجماهير التي كانت تناضل ضد الاستعمار الإنكليزي والفرنسي الجاثم فوق أراضيها في مصر وشمال إفريقيا، وكانت تتطلع إلى فكرة الجامعة الإسلامية كطوق نجاة من الاستعمار، ومن ثم نظرت بعين الشك إلى تلك العلاقات الودية بين دعاة القومية العربية وبين القوى الاستعمارية المسيطرة على بلادها، وكان اقتصار الحركة القومية على بلاد المشرق العربي الآسيوية، مما أفقدها رصيذاً جماهيرياً هاماً. كما أن هذا التعاون بين القوميين العرب وأكبر قوتين استعماريّتين يعكس سوء فهم البورجوازية العربية لطبيعة الاستعمار الأوروبي.

الجمعيات السياسية العربية

ومها كان الأمر، فقد عبرت الاتجاهات القومية العربية عن نفسها في أعقاب ثورة تركيا الفتاة في صورة جمعيات سياسية، تباينت برامجها وأساليب عملها بتباين مصالح واتجاهات العناصر التي شكلت قيادتها، واختلفت رؤيتها للأمان القومي وتطلعاتها لتحقيقها باختلاف طبيعة الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها.

فقد قُوبلت أنباء انتصار الثورة وإصدار الدستور بابتهاج شديد في الولايات العربية، وأطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين، ورفعت القيود التي كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين، فأقيمت المهرجانات الشعبية التي شارك فيها جميع المواطنين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم وأوضاعهم الاجتماعية، ودخل المجلس النيابي العثماني «مجلس المبعوثان» ستون نائباً عربياً، وبانت الآمال معقودة على إشراق فجر عصرٍ جديدٍ يحل فيه التعاون بين العرب والترك محل التناقض^(١١).

في هذا الجو المفعم بالتفاؤل، اجتمعت صفوة من البورجوازية العربية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٠٨ بالقسطنطينية، ضمت ضباطاً وطلاباً وموظفين من العرب، وكونت أول جمعية سياسية عربية عُرفت باسم «الإخاء العربي - العثماني» وشرعت في إصدار صحيفة خاصة بها، وفتحت لها فروعاً في عواصم المشرق العربي، وحضر أعضاء جمعية «الاتحاد والترقي» جلسات المؤتمر التأسيسي لهذا التنظيم السياسي العربي^(١٢).

وانطلق قادة جمعية «الإخاء» من مبدأ الجامعة العثمانية، فقالوا بوجود ما يعرف «بالأمة العثمانية»، وبأن تلك الأمة تضم عدداً من العناصر من بينها العرب الذين يُكونون أهم عناصر الأمة العثمانية، ولم يُشر برنامجهم من قريبٍ أو بعيدٍ إلى وجود «أمة عربية» أو إلى الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي لبلاد العرب، بل على نقیض ذلك أخذ برنامج جمعية «الإخاء العربي - العثماني» على عاتقه مهمة مساعدة جمعية «الاتحاد والترقي» على أداء مهمتها. ولم يتضمن البرنامج من المطالب القومية سوى تلك الخاصة بالمساواة بين العناصر المختلفة التي تضمها الدولة، ونشر التعليم باللغة العربية والمحافظة على العادات والتقاليد العربية. ولا غرابة في ذلك، فقد كان قادة

« الإخاء » من العناصر العربية التي شاركت في نشاط « تركيا الفتاة »، وكان صادق باشا العظم - رئيس الجمعية - من منظمي جمعية الاتحاد والترقي، وكان يعيش - قبل الثورة - في المنفى ويحرر صحيفة عربية ناطقة بلسان تركيا الفتاة^(١٣).

ولكن السياسة التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي وحكومتها - بعد نجاحها في تثبيت نظامها وعزل السلطان عبد الحميد الثاني - خيّبت آمال العرب وغير العرب من العناصر القومية التي تحالفت مع النظام الجديد، فقد تمسكت الحكومة بنظام المركزية، وتشددت في التمسك بالتركية لغة رسمية، وكانت الانتخابات التي جاءت بعد المجلس النيابي قد أثارت حفيظة العرب لأن الحكومة عملت على إنجاح المرشحين الأتراك في الدوائر العربية، وأسفر تدخل الحكومة في الانتخابات عن فوز العرب بستين مقعداً من جملة المقاعد البالغ عددها (٢٧٥) مقعداً رغم أن الأغلبية العددية بين سكان الدولة كانت للعرب. وضاق النواب العرب ذرعاً بسياسة الحكومة التي اتجهت إلى التفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحتها مثلما حدث مع العراق واليمن وطرابلس الغرب، فوجد النواب العرب أنفسهم في صفوف المعارضة داخل المجلس^(١٤).

وكانت تلك السياسة الشوفينية التي مارستها حكومة الاتحاد والترقي سبباً في تدمير القوميات الأخرى، وتحركت الحكومة لمواجهة هذا التذمر فأمرت باغلاق الجمعيات السياسية المعبرة عن القوميات غير التركية، وهكذا حظر نشاط « الإخاء العربي - العثماني » في نيسان (إبريل) ١٩٠٩^(١٥).

وآذى حل جمعية الإخاء إلى تبديد الآمال التي عقدت على النظام الجديد، وتبددت معها أحلام من كانوا يشدون نظاماً إدارياً لا مركزياً يحقق للبلاد العربية قدراً من الحكم الذاتي، وممر العمل السياسي القومي العربي بدور جديد تم فيه المزج بين أساليب النضال العلني والسري معاً، فاستصدر بعض الشبان العرب ترخيصاً من السلطات العثمانية بإقامة « المنتدى الأدبي » ليقصر نشاطه - ظاهرياً - على النواحي الثقافية والاجتماعية، وذلك في صيف ١٩٠٩ ؟ ولكن « المنتدى » كان واجهة - على نحو ما سئى - للنشاط السياسي القومي الذي وجهته قيادة جديدة تختلف تكويناً وتفكيراً عن قيادة جمعية « الإخاء العربي العثماني ». وبلغ عدد أعضاء « المنتدى الأدبي » بضعة آلاف شخص، أكثرهم من الطلاب الذين كانوا يدرسون بالمعاهد العسكرية والمدنية بالقسطنطينية، وكانت له فروع في كثير من مدن سورية والعراق، وأصبح المنتدى وفروعه مركزاً لتجمع المثقفين القوميين العرب، ولعب دوراً هاماً في تأسيس الجمعيات السرية^(١٦).

ففي نهاية ١٩٠٩، أسس عبدالكريم خليل رئيس المنتدى - جمعية سرية سياسية عرفت باسم « القحطانية » كانت تضم في عضويتها الضباط العرب بالجيش العثماني، وكان من أبرز أعضائها عزيز علي المصري، وكانت هذه الجمعية تنكر فكرة « الجامعة العثمانية » التي قالت بها جمعية الإخاء العربي - العثماني، وترى أن هناك أمة

عربية قائمة بذاتها، وسعوا للعمل على إعادة تنظيم الامبراطورية العثمانية كدولة ثنائية القومية على غرار
أمبراطورية النمسا والمجر، بحيث يصبح السلطان العثماني ملكاً للعرب - في نفس الوقت - وتتحول الولايات
العربية إلى مملكة مستقلة لها برلمانها الخاص وحكومتها الخاصة وتكون لغتها الرسمية العربية على أن ترتبط بالدولة
العثمانية من خلال التاج الثنائي، وتضمن ميثاق الجمعية النصّ على العمل على توحيد جهود الأمة العربية وحشد
صفوفها لتحقيق هذه الغاية^(١٧).

واتخذت هذه الجمعية السرية من القسطنطينية مركزاً لها، وكانت لها فروع في خمس مدن عربية، وشغلت
الجمعية بالأعمال التنظيمية ولم تقم بعمل مباشر إذ تبين الأعضاء أن عيونا للحكومة بُثت بينهم فأثروا حلّ
الجمعية قبل أن تبطلش بهم يد السلطة^(١٨).

وبعد عامين تقريباً - من حلّ «القحطانية» أسّس جماعة من الطلاب أعضاء «المنتدى الأدبي» الذين سافروا
إلى فرنسا لمتابعة دراستهم هناك، جمعية سرية في باريس عُرفت باسم «العربية الفتاة» قدّر لها أن تلعب دوراً
بارزاً في الحركة العربية، واستشهد الكثير من أعضائها على أعواد المشائق التركية خلال الحرب العالمية الأولى،
وأصبح بعضهم الآخر من كبار الساسة في بعض البلاد العربية بعد الحرب.

وقد نُظمت جمعية «العربية الفتاة» على غط «تركيا الفتاة»، ووطورت برنامجهما من الأخذ بمبدأ اللامركزية
إلى المطالبة باستقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية وتحرير العرب من نير الحكم التركي. وأفردت الجمعية في
السرية، فكان أعضاؤها ينقسمون إلى ثلاث مجموعات هي: مجموعة القادة، ومجموعة الأعضاء العاملين، ثم مجموعة
المرشحين للمعضوة، وكان أعضاء المجموعة الأخيرة لا يعرف بعضهم بعضاً، واستخدم الأعضاء رموزاً سرية
في مكاتباتهم^(١٩). وعندما عاد أعضاء الجمعية إلى أوطانهم نقلوا نشاطهم إليها وعملوا على توحيد نشاط المنظمات
العربية القومية السرية، ولما كان معظم أعضاء الجمعية من أبناء سورية (الطبيعية) فقد حرصت الخارجية
الفرنسية بباريس والقنصلية الفرنسية ببيروت على إقامة صلات وثيقة مع الجمعية وتشجيعها، وفي نفس الوقت
كانت تشجع أصحاب الاتجاهات الإقليمية كبعض اللبنانيين أو أصحاب الفكرة السورية الذين يطرحونها
كبديل للعروبة، وقد لعبت الخارجية الفرنسية دوراً هاماً وراء كواليس المؤتمر العربي الأول الذي عقد بباريس
عام ١٩١٣^(٢٠).

وكما حاولت فرنسا احتواء «العربية الفتاة» سعت بريطانيا إلى احتضان فريق آخر من القوميين، العرب ضمّ
عناصر من أعيان المدن العربية المقيمين بالقاهرة، كونوا حزباً عُرفَ باسم «حزب اللامركزية الإدارية
العثماني».

وقد تأسّس هذا الحزب بالقاهرة في أواخر ١٩١٢، وكان من بين مؤسسيه رشيد رضا وعبدالحميد

الزهرابي ورفيق وحقي العظم، وهو حزب علني، جاء بمثابة الاستجابة العربية لبرنامج حزب « الحرية والائتلاف » التركي الذي كان يرفع شعار لامركزية الدولة العثمانية، ويطالب بالاستقلال الذاتي للقوميات داخل الدولة العثمانية، وقد نجح الائتلافيون في الوصول إلى السلطة بانقلاب ناجح وقع في تموز (يوليو) ١٩١٢، ثم ما لبثت جمعية تركيا الفتاة أن أطاحت بحكم « الحرية والائتلاف » وعادت تمارس سياستها القائمة على « العثمنة » أو « التريك » في كانون الثاني (يناير) ١٩١٣. وكان تشكيل « حزب اللامركزية الادارية العثماني » محاولة من جانب قطاع من القوميين العرب من أبناء سورية للتعبير عن وجهة النظر العربية المؤيدة للائتلافيين من خلال تنظيم سياسي، تبنى برنامجاً يهدف إلى إقناع الحكومة العثمانية بصيغة اللامركزية الادارية اعتماداً على تأييد حزب الحرية والائتلاف الذي كان على صلة وثيقة به، ولم يؤد سقوط حكم الائتلافيين إلى حل حزب اللامركزية لأنه كان بعيداً عن متناول الحكومة التركية لوجوده بالقاهرة، وصلته الوثيقة بسلطات الاحتلال البريطاني وخاصة المعتمد البريطاني كتنشر.

واستفاد الحزب في تنظيمه بالتجارب التي سبقته، ولكنه كان أدق تنظيمًا من الجمعيات والتنظيمات العربية الأخرى، فتولت الاشراف عليه لجنة من عشرين عضواً من المقيمين بمصر، ينتخب ستة منهم للقيام بمهام اللجنة التنفيذية، وأسست فروع له بالعديد من المدن السورية والعراقية، وكانت تتألف وحداته الحزبية الصغرى من عشرة أشخاص يرأسهم « عريف »، وتألقت الهيئة الإدارية لكل فرع من أربعة أعضاء يتصلون مباشرة بالمقر الرئيسي للحزب بالقاهرة. وجاءت الموارد المالية للحزب من الاشتراكات الشهرية للأعضاء، والتبرعات التي كان يقدمها الأثرياء من أعضائه^(٢١).

وقد بذل الحزب جهوده للمطالبة بمساهمة العرب في أجهزة الحكم العثمانية، وفي مجلس الأعيان والمبعوثان، وعمل على الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للدولة وعلى أن يكون التعليم في المدارس الحكومية باللغة العربية، وسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للولايات العربية على أن يكون لها حق الاستعانة بالمستشارين الأجانب دون الرجوع للحكومة العثمانية المركزية، وكذلك عقد القروض الخارجية، ومنح امتيازات الاستغلال للشركات الأجنبية، وعلق الحزب آمالاً كبيراً على مساندة الدول الأوروبية للعرب في تحقيق أمانهم القومية، بل وافق على إقامة نوع من الإشراف الفرنسي على سورية ولبنان والإشراف الإنكليزي على القسم الأكبر من فلسطين وعلى العراق^(٢٢).

ونشط حزب اللامركزية في بث الدعاية لمبادئه عن طريق المنشورات والصحف، ومن خلال تنظيم الاجتماعات والمظاهرات والأناشيد الوطنية، وأقام صلات وثيقة مع « المنتدى الأدبي » وجعياته السرية، ومع الجمعيات الاصلاحية العراقية والسورية التي تبنت مبادئ الاستقلال الذاتي التي أعلنها حزب اللامركزية، وطالبت بإجراء

إصلاحات إدارية داخل الدولة العثمانية^(٢٣)

وكانت أهم تلك الجمعيات: «الجمعية الإصلاحية» ببيروت، وجمعية «النهضة اللبنانية»، و«النادي الوطني العلمي» ببغداد، و«الجمعية الإصلاحية» بالبصرة، وكانت الجمعية الإصلاحية البيروتية وجمعية النهضة اللبنانية على اتصال دائم بالمهاجرين العرب المقيمين بمصر والولايات المتحدة وفرنسا، وتعاونتا تعاوناً وثيقاً مع القنصلية الفرنسية ببيروت، بل اشتركتا في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية (عام ١٩١٣) تدعوها فيها إلى احتلال سورية ولبنان وفرض حمايتها عليها، على حين اتجهت الجمعيات الإصلاحية العراقية نحو انكلترا، فطالب السيد طالب النقيب بأن تتولى انكلترا الإشراف على إجراء الإصلاحات المنشودة بالعراق، بل قبل ببسط الحماية البريطانية على العراق^(٢٤).

وكانت تلك الجمعيات الإصلاحية قريبة الشبه في مطالبها، فنادت برأبها بأن تنال كل ولاية عربية استقلالاً ذاتياً موسعاً، فلا يبقى للحكومة المركزية سوى الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات التي تربط الولايات ببعضها البعض والمالية العامة للدولة، وطالبوا ألا يخدم المجندون العرب خارج ولاياتهم زمن السلم، وأن يعترف باللغة العربية كلغة رسمية للدولة تقف على قدم المساواة مع اللغة التركية فتتم بها المعاملات الرسمية وتكتب بها السجلات، وتستخدم في المجالس النيابية.

وما كاد رجال تركيا الفتاة يتسمنون السلطة بعد تصفية الائتلافين حتى أخذوا يتحينون الفرص لتصفية هذه الجمعيات الإصلاحية، فرفضوا المطالب التي تقدمت بها جمعية بيروت في شباط (فبراير) ١٩١٣، وأصدروا قراراً بحل الجمعية في نيسان (أبريل) وألقوا القبض على قادتها، مما أدى إلى قيام موجة من الاضطرابات في بيروت وأنحاء أخرى من سورية فاضطرت حكومة تركيا الفتاة إلى التراجع وإطلاق سراح المعتقلين، والوعد بتحقيق الإصلاح، وأصدرت بالفعل قانوناً جديداً للولايات (٥ أيار - مايو ١٩١٣) إلا أنه كان دون المطالب الإصلاحية العربية بكثير، وأثار موجة من الاحتجاج والمظاهرات في المدن السورية والعراقية.

وفي غضون تلك الحوادث كتب حقي العظم - أحد قادة حزب اللامركزية - رسالة هامة إلى محمود المحمصاني ببيروت ينصح فيها بتوسيع التشكيلات السرية واتباع بعض النظم العسكرية فيها «والاجتهاد في أن لا تكون في البلاد قوة عاملة إلا وهي منقادة إلينا ولو في جماعات مختلفة الأسماء»، وأوصاه بالحرص على التكتّم والتدقيق في التنظيم خشية الوشايات^(٢٥).

وعندما اقتنع الحزب بعدم جدوى التمسك باللامركزية في ظل حكم تركيا الفتاة الشوفيني، أخذ يرفع شعارات الاستقلال التام، ففي بيان نشره الحزب بعنوان: «الصرخة الثالثة إلى أبناء الأمة»، يقول: «وليعلن العرب أن حركتهم لن تقف دونها دسائس الساسة، وأنهم ضاربون هذه الدولة من أركانها حتى تحفّق في البلاد

رأية العرب على سكانها»، وختم البيان بهذه العبارة: «فسلاماً على الأمة سلام بر أمين، يظلله في سواد الليل بياض الضمير وخضرة الأمل اليقين» تعبيراً عن ألوان علم الحزب^(٢٦).

وعلى كلّ، جاءت سياسة الحكومة العثمانية المجافية للآمال القومية للعرب، والتي عبّرت عن نفسها في قانون الولايات الجديد، نذيراً بالخطر جعل الجمعيات والتنظيمات العربية تسعى لتوحيد نشاطها، ومحاولة كسب اعتراف الدول الأوروبية بها، ومن ثم بالمطالب القومية للعرب، فكان المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس في حزيران (يونيو) ١٩١٣.

المؤتمر العربي الأول

فقد قام قادة «العربية الفتاة» بالدعوة الى توحيد فصائل العمل القومي العربي بغية ممارسة ضغط مشترك على الحكومة العثمانية، وفي ٤ نيسان (أبريل) ١٩١٣ قدموا اقتراحاً الى حزب اللامركزية الإدارية بعقد أول مؤتمر عربي في باريس، فقبل الأخير الاقتراح وشرع في الإعداد للمؤتمر، فتألفت لجنة تحضيرية من ثمانية شباب من بينهم أربعة من مؤسسي «العربية الفتاة» هم: عبدالغني العريسي، وعوني عبدالمهدي، وجليل مردم ومحمد المحمصاني، أما الأربعة الآخرون فكانوا من قادة حزب اللامركزية وكان على رأسهم عبدالحميد الزهراوي. ووجهت اللجنة التحضيرية بياناً بالدعوة الى عقد مؤتمر «يقوم به السوريون، ويمثل به العرب، ونبسط فيه للأمم الأوروبية أننا امة مستمسكة، ذات وجود حي لا يخل، ومقام عزيز لا يضام، وخصائص قومية لا تنزع، ومنزلة سياسية لا تفرع، ونصارع الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا، وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا، وأن العرب شركاء في هذه المملكة^(٢٧)، شركاء في الحرية، شركاء في السياسة، وأما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم».

وبالإضافة إلى «العربية الفتاة» و«حزب اللامركزية الإدارية»، لبّت الدعوة جمعيات الإصلاح البيروتية والمنتدى الأدبي، والسوريون المقيمون بأميركا، وممثلون لشباب العراق. ونظرت الحكومة الفرنسية الى عقد المؤتمر بعين العطف الشديد، خاصة وأنه ينسجم مع سياستها الرامية الى التغلغل في سورية ولبنان، فيسرت المكان اللازم لعقد المؤتمر، وضمنت نشر أعماله، فكتبت صحيفة «الطمان» بإسهاب عن المؤتمر ونشرت خطاب الوفود، وساهم في نشر تلك الأعمال الصحافي العربي خيرالله الذي كان يعمل بالطمان، كما كان من بين أعضاء أمانة المؤتمر^(٢٨).

وعقد المؤتمر جلساته ابتداء من ١٧ حزيران (يونيو) ١٩١٣ بالقاعة الكبرى للجمعية الجغرافية الفرنسية، وتولى رئاسته عبدالحميد الزهراوي، وتضمن جدول أعماله أربع نقاط هي: الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال،

وحقوق العرب في الأمبراطورية العثمانية، وضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية، وحرية الهجرة من سورية وإليها.

وقد انطلق المؤتمر - في قراراته - من منهج حزب اللامركزية والجمعية الإصلاحية البروتية، فطالب بالاعتراف بحقوق العرب القومية، وأعلن أن العرب يطالبون بمساهمة أكبر في الحكومة المركزية للدولة العثمانية، وبالإدارة الذاتية للولايات العربية، وحظر على المؤتمرين قبول أي منصب حكومي في حالة عدم الاستجابة لهذه المطالب إلا بعد الرجوع الى جمعياتهم، وجعلت مقرراته منهجاً سياسياً يلتزم به العاملون في سبيل الأمانى القومية العربية.

وصرح عبدالحميد الزهراوي - رئيس المؤتمر - بقوله: « نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية (للدولة العثمانية) لأجل الرابطة الدينية، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي يرتقي به مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه، وأمثلاً بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة في أمورها »^(٢٩).

وقامت الحكومة الفرنسية باستخدام نفوذها للضغط على الأتراك من أجل التفاهم مع قادة المؤتمر، وكانت هناك مفاوضات تدور بين الفرنسيين والأتراك للتباحث حول إمكانية عقد قرض جديد يحصل عليه العثمانيون، فاستخدمت تلك المفاوضات للضغط على الأتراك، فوجهت الدعوة الى مدحت شكري بك أمين حزب « الاتحاد والترقي » لزيارة باريس، والتفاوض مع زعماء المؤتمر، وقد تمت المفاوضات في باريس ثم استؤنفت في القسطنطينية حيث مثل « الشبيبة العربية » - كما كانت تسمى قيادة المؤتمر - عبدالكريم خليل رئيس المنتدى الأدبي ومثل الأتراك طلعت بك - أحد قادة الاتحاد والترقي - وتوصل الطرفان إلى اتفاقية كان أهم ما جاء بها:

١ - جعل التعليم الابتدائي والاعدادي (أي الثانوي) باللغة العربية في جميع الولايات العربية، على أن يكون التعليم العالي بلغة الأكثرية مع تدريس التركية إجبارياً بالمدارس الإعدادية (كلغة ثانية).

٢ - يشترط في مأموري إدارة الولايات معرفة اللغة العربية، وتتولى الولاية تعيينهم، فيما عدا الحكام ومأموري العدلية (القضاء) فيكون تعيينهم من قبل الدولة المركزية.

٣ - جعل إدارة الأوقاف الخيرية والمنافع العامة من اختصاص الإدارة المحلية.

٤ - يؤدي المجندون العرب خدمتهم العسكرية - وقت السلم - بولاياتهم.

٥ - تمثيل العرب بالحكومة المركزية والإدارات الهامة بنسب معينة، وإسناد خمسة مناصب ولاية وعشرة متصرفين إلى أفراد من العرب، وتعيين عضوين من العرب بمجلس الأعيان عن كل ولاية.

واتفق الطرفان على أن تظل بنود الاتفاقية سرية حتى تتخذ جمعية الاتحاد والترقي التدابير اللازمة لوضع وإصدار القوانين والأنظمة والتعليمات التي تقتضيها مبادئ الاتفاقية، مع الأخذ بالاعتبار أحوال العناصر العثمانية الأخرى^(٣٠).

وفي الوقت ذاته، عقدت فرنسا اتفاقاً مع تركيا منحها الباب العالي بموجبه عدداً من امتيازات السكك الحديدية والمرافئ في سورية، ومن ثم اطمأن الأتراك إلى موقف الفرنسيين، وتراجعوا عن اتفاقهم مع «الشبيبة العربية»، فأصدرت الحكومة العثمانية مرسوماً عن حقوق العرب لم يشف غليل القوميين، بل اعتبروه خدعة، ولجأ الأتراك إلى المداينة، فوزعوا الرتب والنياشين على بعض القادة العرب، وعينوا خمسة أعضاء من العرب في مجلس الأعيان لم يكن بينهم من القوميين سوى الزهراوي أما الباقون فكانوا من كبار الملاكين والتجار الذين لا يتصلون بالحركة القومية من قريب أو بعيد.

وبذلك بردت الآمال التي عقدت على إمكانية قيام تقارب عربي - عثماني من خلال الاتفاق المبرم بين الاتحاد والترقي والشبيبة العربية، وبددت معها الاتجاهات الرامية إلى تحقيق الأمان القومية العربية في إطار الدولة العثمانية، تلك الاتجاهات التي كانت تقنع بالإصلاح الإداري، والتي سيطرت على المؤتمر العربي الأول، وعندما حاول البعض استئناف التفاوض مع الأتراك وصموا بالخيانة، بل نظم أعضاء «المنتدى الأدبي» مظاهرات للاحتجاج على قبول الشيخ عبد الحميد الزهراوي عضوية مجلس الأعيان^(٣١). وأصبح هناك اتجاهاً جديداً وملحاً بين طليعة العمل القومي العربي، باللجوء إلى العمل المباشر، عن طريق طرح نير الحكم العثماني بالقوة، فكان العود إلى العمل السري بمثابة التمهيد للثورة العربية.

جمعية العهد، والعودة إلى العمل السري

ففي ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٣، أسس عزيز علي المصري جمعية «العهد» السرية، التي كانت مشابهة لجمعية «القحطانية» إلى حد كبير من حيث التكوين وأسلوب العمل، ولكنها اختلفت عن القحطانية من حيث اقتصرها على العسكريين فوحدت الضباط العرب الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، وخاصة العراقيين الذين كانوا ينتمون إلى شريحة الأعيان من كبار الملاكين، وناهز عدد أعضاء الجمعية الأربعة آلاف شخص، وكانت لها فروع في بغداد والموصل وحلب ودمشق، وكانت الجمعية ترى إقامة نظام اتحادي كبديل للحكومة المركزية، تظل فيه الخلافة بأيدي العثمانيين، ويتحول السلطان إلى رمز سياسي لهذا الاتحاد، فلا يكون له دستورياً إلا وضع شبيه بوضع ملك انكلترا، على أن تتولى كل ولاية عربية إدارة شؤونها من خلال حكومة محلية مستقلة ذاتياً، ولا يقتصر ذلك على ولايات العراق وسورية الطبيعية وإنما يشمل مصر والسودان وطرابلس الغرب وتونس والجزائر. ولكن الجمعية ما لبثت أن قطعت الأمل في الترك كشركاء في الاتحاد، ورسمت مخططاتها على ضوء ذلك، فاعتمدت خط إسقاط السلطة التركية عنوة بانتفاضة عسكرية مسلحة، تتخذ من العراق قاعدة لها^(٣٢).

وكان عزيز علي المصري وعدد من زملائه قادة جمعية «العهد» على صلة وثيقة بالانكليز، شأنهم في ذلك شأن

حزب اللامركزية، ويفسر ذلك الدور الذي لعبته الدبلوماسية الانكليزية عندما أُلقي القبض على عزيز المصري في آذار (مارس) ١٩١٤، وقدم لمحاكمة عسكرية بتهمة الخيانة العظمى قضت عليه بعقوبة الإعدام، فتدخل الانكليز للعبو عنه، وتم ذلك بالفعل، فغادر عاصمة الدولة العثمانية الى مصر في ٢١ نيسان (أبريل) ١٩١٤^(٣٣).

ولا يعني القبض على عزيز المصري، وما تبعه من تشتيت الضباط العرب في الجيش التركي على حاميات متفرقة، أن جمعية «العهد» قد أوقفت نشاطها، فقد كانت مفرطة في سريتها بصورة لم تمكن السلطات التركية من معرفة كوادرها، ومن ثم كان لرجلها دور هام في حوادث الثورة العربية.

والى جانب «العهد» تكونت بعض الجمعيات السرية الأخرى عام ١٩١٤ من بينها «جمعية القلم» التي تأسست بالموصل، وكذلك «جمعية الثورة العربية» التي أسسها عزيز المصري بالقاهرة - بعد نفيه إليها - والتي وضعت نصب أعينها قضية الاستقلال التام للأقطار العربية والثورة المسلحة ضد الأتراك، بتنسيق تام مع حزب اللامركزية والسلطات البريطانية في القاهرة.

وبعدما استعد القوميون العرب للثورة ضد الحكم التركي، جرت اتصالات بين قياداتهم والاستخبارات الانكليزية والفرنسية، ففي مطلع عام ١٩١٤ أجرى شفيق المؤيد - باسم حزب اللامركزية - ومفاوضات مع بومبار السفير الفرنسي بالقسطنطينية، وطلب من فرنسا تقديم المعونة المالية والسياسية للثورة العربية، وقبل الحرب العالمية الأولى، عقد حزب اللامركزية اتفاقاً مع فرنسا حول تسليم عشرين ألف بندقية وإرسال بعض المدربين وغير ذلك من العتاد العسكري، كما أجريت اتصالات مماثلة مع ممثلي بريطانيا بالمنطقة، فالتقى عبدالله الهاشمي بكشنر المعتمد البريطاني بمصر، وطلب تقديم العون العسكري للثورة العربية المزمع قيامها بالحجاز عن طريق مذهبها بالسلح^(٣٤).

وهكذا أصبحت الحركة العربية تضم - قبيل قيام الحرب - اتجاهان متعارضان تماماً؛ كان أولهما وأقواهما اتجاه الثورة ضد الترك، وهو اتجاه سعى أصحابه الى التعاون والتنسيق التام مع دولتي الوفاق: انكلترا وفرنسا، من أجل تحقيقه، أما الاتجاه الآخر، فكان يمثل أصحابه أقلية منبوذة في الحركة العربية، وهم أولئك الذين كانوا يأملون في التوصل الى اتفاق مع الأتراك حول مطالب إصلاحية - لا تخرج عما أوردناه فيما سبق - في إطار الدولة العثمانية، ويرون أن الثورة ضد الترك تجلب خطراً ربما فاق الخطر العثماني، فقد تسفر عن احتلال انكلترا وفرنسا للأقطار العربية.

نظرة تقييمية

نلاحظ مما سبق، أن الفكر السياسي العروبي انبثق من الفكرة الإسلامية التي طورها عبدالرحمن الكواكبي،

وأكسبها مفهوماً عربياً كمقابل لسيطرة العنصر التركي على الخلافة الإسلامية، وأن الفكر السياسي العروبي تبلور على يد بعض المثقفين المسيحيين ليكتسب مفهوماً قومياً متمزجاً بالنظرة الإقليمية عند البعض وبالنظرة العربية الشاملة عند البعض الآخر على نحو ما رأينا في أفكار نجيب العازوري .

كذلك بدأت الحركة العربية - كغيرها من الحركات القومية - بالأدب والرومانسية الأدبية على وجه الخصوص، وتمثل ذلك في إحياء الآداب العربية القديمة والتنقيب في التراث العربي على يد البستاني وتلاميذه لتذويب فكرة التمايز الديني بين أبناء الأمة العربية الواحدة، والاتفاق على أساس ثقافي واحد للفكر العروبي .

ونستطيع أن نميز بين دورين من أدوار تطور الحركة العربية مرت بها قبل الحرب العالمية الأولى: أولهما، دور الوفاق مع الحركة القومية التركية (١٩٠٨ - ١٩١١) لتصفية النظام الحميدي الاستبدادي وإقامة نظام دستوري، فوجدنا بين صفوف «تركيا الفتاة» قيادات عربية مدنية وعسكرية، بل إن التأثير بالممارسات السياسية للحركة القومية التركية ذهب إلى حد تسمية إحدى الجمعيات السياسية العربية السرية «بالعربية الفتاة» على غط «تركيا الفتاة»، كذلك كانت جمعية «الإخاء العربي - العثماني» التجسيد الكامل لهذا الدور من أدوار تطور الحركة العربية .

أما الدور الثاني (١٩١١ - ١٩١٤)، فيتسم ببروز فكرة «العروبة» في مواجهة «العثمنة» أو «التتريك»، وكانت فكرة «اللامركزية» التي طرحت الاتجاهات الإقليمية جانباً، وسعت لايجاد كيان عربي متميز تحت مظلة الخلافة العثمانية، ثم طوّرت هذا الاتجاه نحو القول بالاستقلال التام للبلاد العربية، وهي التجسيد الكامل لذلك الدور .

وعلى مرّ تلك الفترة القصيرة، غلب التفكير العلماني على الحركة العربية رويداً رويداً حتى برزت الفكرة العربية خالصة من كل تفكير ديني في المؤتمر العربي الأول، ويتضح ذلك في المبحث الذي قدمه عبدالغني العريسي الى المؤتمر، والذي حاول به أن يقدم تعريفاً للأمة العربية إذ يقول: «هل العرب جماعة؟ (أي أمة)، إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستمد هذا الحق إلا إذا جمعت - على رأي علماء الألمان - وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان؛ وحدة التاريخ ووحدة العادات ووحدة المصالح السياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي علماء السياسة - دون استثناء - حق جماعة، وحق شعب، وحق أمة»^(٣٥) .

كذلك ترك التخلف الاقتصادي وتأخر النمو الرأسمالي للمنطقة العربية أثره على تطور الفكر العروبي والعمل السياسي القومي خلال تلك الفترة. وتحلّى ذلك بوضوح في غلبة الشعور الديني على الشعور القومي، وتصور العروبة في محتوى ديني اسلامي غالباً ومسيحي أحياناً، وفي نوعية القيادات التي تصدت للعمل السياسي العربي وانتهائها الاجتماعية، فكانت الطليعة المثقفة من أبناء البورجوازية الوليدة هي التي تمسك بزمام العمل السياسي

العربي، ولما كانت منابعها الثقافية متباينة تماماً، فقد عجزت عن أن تلتف عن مفهوم واحد للعروبة، بل وحتى عن بلورة ذلك المفهوم الواحد، وكما تعددت وجهات نظرها، تعددت - أيضاً - التنظيمات والجمعيات السياسية التي عملت من خلالها. ولما كانت تلك القيادة قد خرجت من أصول اجتماعية ذات مصالح معقدة متشابكة مع الكيان العثماني تارة والقوى الأوروبية تارة أخرى، فقد وجهت أنظارها نحو هذين القطبين تميل إلى أحدهما بدرجة تتفق مع مصالحها دون أن تفكر في الاستفادة من الإمكانيات الذاتية للمنطقة العربية، ودون أن تفكر في أن تضرب بجذور العمل السياسي العربي بين الجماهير، بل ودون أن تحاول - جدياً - بث الوعي القومي بين صفوف تلك الجماهير العربية.

ومن ثم كان فقدان الحركة العربية - في تلك المرحلة - للمساندة الجماهيرية، التي كان عليها أن تنتظر حتى الحرب العالمية الأولى، عندما علق جبال باشا زهرة الشبيبة العربية على أعواد المشانق، عندئذ كان انبثاق الوعي القومي عند الجماهير العربية فطرياً وعفويّاً، لم تحاول القيادات القومية أن تستثمره - سياسياً - استثماراً جيداً، وما كانت قادرة على ذلك بحكم نفورها الطبيعي من الجماهير الشعبية، وترددتها في الاستجابة لنبضها، وبحكم الظروف الموضوعية التي تربت فيها تلك القيادات.

ولعل تلك الظروف الموضوعية التي نشأت في ظلها تلك القيادات العربية كانت مسؤولة - أيضاً - عن عجزها عن إدراك التناقض التام بين المصالح القومية العربية والمصالح الامبريالية في المنطقة العربية، فراحت تلتمس لحركتها عضداً في دهاليز وزارة الخارجية الفرنسية، وتحالفت مع عمد السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة، ظناً منها أن الدولتين تسعيان إلى نصرته الأمانى القومية للعرب لو لَوَّح قادة العمل السياسي العربي بامتيازات اقتصادية يقدمها لهم الكيان العربي المرتقب في تراب بلاده، وغاب عنهم أن تلك الامتيازات كانت الباب الذي دلف منه الاستعمار إلى أقطار عربية مجاورة (في مصر وتونس والجزائر)، ومن هنا كان غياب الخطر الداهم على القومية العربية الذي يترتب على التورط في علاقات غير متكافئة بين العرب والقوى الامبريالية، عن أذهان قادة الحركة العربية - عندئذ - إذا شئنا افتراض حسن النوايا الناجم عن عدم توفر الخبرة السياسية بشؤون عالم ذلك الزمان عند أولئك القادة.

ونسوق مثلاً على ذلك من « وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ » للدكتور وجيه كوثراني، الذي ينقل لنا حديثاً أدلى به عبد الحميد الزهراوي - رئيس المؤتمر - لجريدة الطان الفرنسية، تناول فيه النخبة الأوروبية الحاكمة « التي تنبر الشرق والغرب »، وعن « المدنية الأوروبية العصرية التي انتشلتنا من سباتنا العميق... » وفي ذلك - على حد تعبير الدكتور كوثراني - « تغييب واضح للجانب الاستعماري في هذه المدينة... ونفي للجانب التوسعي في هذا الاشعاع الحضاري ». وقد ترك هذا ظلاً كثيفاً على أعمال المؤتمر العربي الأول، فعندما طرح

العضو محبوب الشرتوني سؤالاً تعقيباً على كلمة ندره مطران الذي طهّان المؤتمرين - في كلمته - بأن الاحتلال الأجنبي للبلاد العربية غير متوقع، فتساءل الشرتوني عما إذا كان ذلك يعني إنكار أن لبعض الدول مطامع في سورية، فتدخل رئيس المؤتمر ملفتاً النظر إلى ضرورة أن «لا يخرج النقاش عن موضوع شؤوننا الإدارية وسياستنا الداخلية»، وتدخل خليل زينية - مدير جريدة «الثبات» التي كانت تمولها فرنسا والذي كان يعمل مترجماً بالقنصلية الفرنسية - بقوله: «أنا اقترح منع الكلام في كل جلسات المؤتمر عن سياسة الدول الخارجية» فوافق جميع الأعضاء على ذلك^(٣٦).

وهكذا قصر اجتهاد قيادة العمل العربي - في تلك المرحلة - عن فهم التناقض الأساسي والحيوي بين القومية العربية والامبريالية العالمية، وهو داء سياسي عانت منه البلاد العربية الكثير في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وعلى كلّ، فقد كانت المرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى مرحلة التكوين الجيني للفكر العربي السياسي، بقدر ما كانت مرحلة أولية في العمل السياسي القومي، ومهما كانت الانتقادات التي توجه إلى الأفكار والأعمال القومية التي شهدتها المرحلة، فإنها كانت تمهيداً لمرحلة تالية تطور فيها الفكر العربي والعمل السياسي القومي، ولكن دون أن يبرأ تماماً من العلل التي أصابته في مرحلة التكوين.

الحواشي

- (١) حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كرم عزقول، دار النهار، بيروت ١٩٦٨، ص (٣١١ - ٣١٢).
- (٢) للمزيد من التفاصيل حول أسلوب الإدارة العثمانية وتطورها، راجع: عبدالعزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤ - ١٩١٤)، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، البديري الحلاق، أحد: حوادث دمشق اليومية (١٧٤١ - ١٧٦٢)، تحقيق أحد عزت عبدالكرم، القاهرة ١٩٥٩، المقدمة.
- (٣) حوراني: المرجع السابق، ص ٣٢٨؛ أنيس، محمد أحد: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة د. ت، ص (٢٦٤ - ٢٦٥).
- (٤) أنيس: نفس المرجع، ص ٢٦٥.
- (٥) أحد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة ١٩٤٨، ص (٢٥٠ - ٢٥٤).
- (٦) عبدالرحمن الكواكبي: أم القرى، طبعة حلب ١٩٥٩، ص (٣٢٠ - ٣٢١).
- (٧) نفس المصدر: ص (٢٣٤ - ٢٣٧).
- (٨) جورج أنطونيوس: بقطة العرب، ترجمة علي حيدر البركاسي، دمشق ١٩٤٦، ص ٧٩ وما بعدها.
- (٩) Azoury, N.: Le Réveil de la nation arabe, paris 1905.
- (١٠) حوراني، المرجع السابق، ص (٣٣٣ - ٣٣٤).
- (١١) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، ط ٣، بيروت ١٩٦٥، ص (١٠٨ - ١٠٩).

- (١٢) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، المجلد الأول، القاهرة ١٩٧٤، ص ٧.
- (١٣) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، موسكو ١٩٧١، ص (٣٩٩ - ٤٠٠).
- (١٤) الحصري: المرجع السابق، ص (١٢٧ - ١٣١).
- (١٥) لوتسكي: المرجع السابق، ص ٤٠٣.
- (١٦) أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١١٧.
- (١٧) العمري الموصلي، محمد طاهر: تاريخ مقدرات العراق السياسية، المجلد الأول، بغداد ١٩٢٥، ص ٣٦٩.
- (١٨) عزة دروزة: حول الحركة العربية، الجزء الأول، ص ٣٦.
- (١٩) نفس المرجع، ص (٢٨ - ٢٩).
- (٢٠) لوتسكي: المرجع السابق، ص (٤٠٥ - ٤٠٦).
- (٢١) فرزات، محمد حرب: الحياة الحزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين (١٩٠٨ - ١٩٥٥)، دمشق ١٩٥٥، ص (٣٢ - ٣٦).
- (٢٢) لوتسكي: المرجع السابق، ص ٤٠٨.
- (٢٣) العمري الموصلي: المرجع السابق، ص ١٦٧.
- (٢٤) أنطونيوس: المرجع السابق، ص ١٢٢.
- (٢٥) فرزات: المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٢٦) نفس المرجع، ص ٣٣.
- (٢٧) دروزة: المرجع السابق، ص ٣٨.
- (٢٨) لوتسكي: المرجع السابق، ص (٤١٠ - ٤١١).
- (٢٩) فرزات: المرجع السابق، ص ٣٧.
- (٣٠) الحصري: المرجع السابق، ص (١٣٣ - ١٣٦).
- (٣١) لوتسكي: المرجع السابق، ص ٤١٣.
- (٣٢) برج، محمد عبدالرحمن: عزيز المصري والحركة العربية (١٩٠٨ - ١٩١٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ١٩٧٩، ص (٨٦ - ٨٨).
- (٣٣) مكي شبكة: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، بيروت د. ت، ص ١٦٥.
- (٣٤) لوتسكي: المرجع السابق، ص (٤١٣ - ٤١٤).
- (٣٥) أنيس: المرجع السابق، ص ٢٦٨.
- (٣٦) أنظر مقال د. وجيه الكونتراني: حوار مع الدكتور علي محافظة حول نقده، مجلة المستقبل العربي، عدد نيسان ١٩٨١، ص ١٢١.